أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا

مركز غزة للسياسات والإستراتيجيات

# الراصد

# شؤون فلسطينية

# 2017/10/02م

مسار النخبة
ELITE TRAKE

# المحتويات


عباس لا يريد أموالاً إماراتية مباشرة لغزة..... 3

واللا:اللحظة التاريخية للوحدة الفلسطينية أمر يصعب تخيّله..... 5

السنوار.. خارطة طريق "حماس"!! اكرم عطا الله..... 6

هنية يستقبل وفدا مصريا وصل غزة لمتابعة ترتيبات المصالحة..... 9

اشتيه: لن نطرد موظفًا في الشارع ووعود عربية بحل "المشكلة"..... 10

السنوار وهنية من مخيمات اللاجئين يقودان حماس نحو الوحدة..... 11

بمباركة الرئيس .. الإعلان عن المبادرة الصينية السياسية الاقتصادية لإعمار غزة..... 12

الطيراوي: دحلان نائب برلماني وملاحقته عبر الانتربول "غير جائز دستورياً ولا قانونياً" ..... 13

أزمة حماس.. أم أزمة المشروع الفلسطيني؟..... 14

هنية وعباس يستعرضان ترتيبات استقبال الحكومة في غزة ..... 17

الحساينة: الرئيس محمود عباس سيكون بغزة قريبا..... 18

الرجوب: لن نحكم على حماس وفقا لما يريده نتنياهو..... 19

تفعيل المجلس التشريعي.. هل الملف غائب عن أجواء المصالحة الفلسطينية؟ ..... 20

طارق فهمي: تدشين مرحلة جديدة في العلاقات بين القاهرة والقوى الفلسطينية..... 23

بعد 24 عاماً على اتفاقيّة أوسلو.. الفلسطينيّون ما زالوا يراهنون على الرعاية الأميركيّة لعمليّة السلام
..... 24

حماس: انتفاضة القدس أرست قواعد جديدة في الصراع مع إسرائيل ..... 27

ما وراء التحول المفاجئ في ملف المصالحة الفلسطينية..... 28

تخيلوا دحلان مطلوباً للإنتربول؟..... 32

اشتيه: المصالحة ستنفذ في 3 مراحل والملفات الكبرى ستبحث بالقاهرة ..... 34

ميلادنوف يشارك بانجاز المصالحة في غزة..... 37

غزة تنتظر "الوفاق"... بداية إنهاء الانقسام الفلسطيني..... 38

# عباس لا يريد أموالاً إماراتية مباشرة لغزة

**غزة ـ العربي الجديد 1\10\2017**

يصرّ الرئيس الفلسطيني، محمود عباس، على وقف الدعم المالي الإماراتي المباشر إلى غزة، والذي كان يصل عبر ما يعرف بلجنة التكافل، الناشطة في قطاع غزة، في خطوة تهدف إلى تجنب تعزيز دور القيادي المفصول من حركة فتح، محمد دحلان، المدعوم إماراتياً، مع تقدم مسار إنهاء الانقسام الفلسطيني. وهذا ما أكدّته مصادر مقربة من السلطة الفلسطينية، بكشفها لـ"العربي الجديد"، عن أنّ عباس أبلغ قياديين في حركة "فتح" أنه لا يرغب في دور مباشر للجنة التكافل المدعومة من الإمارات في غزة بعد تسلم حكومة الوفاق الوطني لمهامها في القطاع.

وقالت المصادر إنّ عباس سيبلغ حركة "حماس" بضرورة أنّ يكون أي دعم مالي من لجنة التكافل أو الإمارات للقطاع عبر السلطة والحكومة وليس عبر اللجنة مباشرةً للمواطنين والفصائل، وهو موقف "ثابت لن يقبل بغيره". وأشارت المصادر إلى أنّ عباس يريد قطع الطريق أمام دحلان، والذي دخل إلى غزة عبر التفاهمات الأخيرة مع "حماس"، والذي يرغب عباس في تحجيم أي دور مستقبلي له، ومنع استفادته من تقدم المصالحة الفلسطينية والخطوات الحالية لإنهاء الانقسام.

ولجنة التكافل شُكلت قبل سنوات من معظم الفصائل الفاعلة في غزة باستثناء حركة "فتح"، ويرأس مجلس أمناءها النائب المقرب من دحلان، ماجد أبو شمالة، كما أنها تضم ممثلين عن حركتي "حماس" و"الجهاد الإسلامي" و"الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين".

ولم يكن للجنة دور بارز في السنوات الأخيرة، لكنها منذ تفعيل التفاهمات بين "حماس" وتيار دحلان قبل شهرين، قامت بتقديم مساعدات مالية لآلاف الأسر الفلسطينية الفقيرة. كذلك، تقدم مبالغ مالية لأسر ضحايا الانقسام الداخلي، في إطار ما يعرف باسم "المصالحة المجتمعية".

ولا تخفي اللجنة تلقيها الدعم من الإمارات، لكنها تقول إنّ ما تقدمه من دعم لغزة إنساني بحت، من دون أي هدف سياسي، لكن ذلك أيضاً لا يُقنع السلطة الفلسطينية، والتي أوقفت الإمارات دعمها المالي لها، منذ احتضانها دحلان وتصاعد الخلاف بين الأخير والرئيس عباس.

ويأتي هذا الموقف من عباس، قبل أيام من وصول وفد حكومي برئاسة رامي الحمد الله إلى غزة، للمرة الثانية منذ الانقسام الداخلي، في مسعى لتوحيد مؤسسات السلطة، بعد التفاهمات الأخيرة برعاية مصرية بين حركتي "حماس" و"فتح".

وينتظر أن يصل أيضاً إلى القطاع، غداً الإثنين، وفد من الاستخبارات المصرية ووفد أممي لمتابعة زيارة وفد الحكومة من رام الله إلى القطاع، ولتذليل العقبات التي قد تعترض طريق عملها. كذلك أصدر رئيس المكتب السياسي لـ"حماس" في القطاع، يحيى السنوار، تعليمات من أجل تقديم تسهيلات لوفد الحكومة الفلسطينية وعدم اختلاق أي مشكلات أمام عودتها للعمل بغزة.

## واللا:اللحظة التاريخية للوحدة الفلسطينية أمر يصعب تخيّله

**الرسالة نت 1\10\2017**

كتب موقع واللا العبري أنه بعد أكثر من 10 سنوات من الانقسام بين الضفة الغربية وغزة، تعود السلطة الفلسطينية إلى القطاع، ومن الواضح أن اللحظة التاريخية للوحدة أمر يصعب تخيله.

وتساءل الموقع، اليوم الاثنين: "ما الذي تغير بين فتح وحماس؟ من الصعب نرى أي طرف يتخلى عن القضايا الحرجة التي كان يقاتل من أجلها مثل الأسلحة لحماس والحدود، يبدو أننا سنكون أمام مشهد جديد من الدراما المتكررة حيث إن التفاهمات تبدأ عادية ثم تليها الصعوبات والصراع من جديد وتعميق التشرذم، ومع ذلك فقد تغيرت بعض الأمور بين غزة والضفة الغربية وفتح وحماس".

وأضاف: "تغيرت قيادة حماس في الأشهر الأخيرة، نحن لا نتحدث عن خالد مشعل ومجموعة القادة من الخارج، لكن نتحدث حاليا عن اثنين من سكان غزة من مخيمات اللاجئين يقودان حماس وهما رئيس مكتبها إسماعيل هنية، وهو من سكان الشاطئ ورئيس حركة حماس بغزة يحيى السنوار الذي ولد أيضا في مخيم خان يونس، وكلاهما لا يخفون رغبة الفلسطينيين للوحدة على الرغم من طبيعتها غير الواضحة، وهم يتحدثون ليلا ونهارا عن ضرورة الوحدة ومحاولات لا بأس بها من تدابير بناء الثقة".

ونقل واللا تصريحات السنوار أثناء لقاء مجموعات شبابية، التي قال فيها: "سأكسر عنق أي شخص يعارض المصالحة، حتى لو كان من حماس وحتى لو كان من أي فصيل آخر، وإن قرار إنهاء الانقسام هو استراتيجي وليس هناك عودة الى الوراء منه".

وذكر أنه "في الماضي أرسل الفلسطينيون مرات عديدة كلمات باتجاه المصالحة لكنها لم تتحقق بين الضفة وغزة، لكن هذه المرة اضطرت قيادة حماس للاعتراف بالوضع الكئيب في غزة، وتحاول محاكاة واقع حزب الله في القطاع، وليس التخلي عن السيطرة، ومع ذلك فإن العريس من رام الله لا يعمل لصالح العروس غزة"، وفق تعبير الموقع.

ومن المقرر أن تزور حكومة التوافق قطاع غزة غداً الاثنين، برئاسة رامي الحمد الله، وستعقد اجتماعها الأسبوعي في غزة بعد غد الثلاثاء المقبل.

# السنوار.. خارطة طريق "حماس"!! اكرم عطا الله

**غزة/سما/ 2017\10\1**

لم يكن الأمر بحاجة إلى كل هذه السنوات لتعرف حركة حماس أن لا مخرج سوى التكفير عن خطيئة العام 2007 ولم تكن بحاجة إلى قائد بحجم يحيى السنوار ليعرف وحده دون غيره أن لا حل لطفل في مستشفى إلا بالمصالحة وإعادة غزة للسلطة أو إعادة السلطة لغزة.

هل يتعلق الأمر بانتخاب السنوار قائداً لقطاع غزة حتى يذهب بكل هذه الخطوات وبسرعة شديدة؟ أم أن الأمر يتعلق بنقل مركز ثقل الحركة لقطاع غزة بعد احتكار الخارج لرئاسة المكتب السياسي لأكثر من عقدين؟ تكرس هذا الاحتكار بعد استشهاد الأب الروحي للحركة الشيخ أحمد ياسين وبعده الدكتور الرنتيسي ليتفرد الخارج بكل شيء، أم لأن ظروفاً دولية وإقليمية استجدت؟

من يقرأ التاريخ يعرف أن له مسارات محددة بغض النظر عن رجال المرحلة ولكن الحقيقة التي يمكن رؤيتها بوضوح أن هناك بصمات حادة ودورا هائلا لشخصيات تمكنت من تغيير مجرى التاريخ، هتلر دمر أوروبا عندما أقدم على مغامرة اجتياح إقليم «سوديت» النمساوي وجمال عبد الناصر تمكن من تغيير وجه المنطقة العربية لعقدين من الزمن وياسر عرفات صنع ثورة تمكنت من إعادة تسجيل الفلسطيني في دفتر الحضور الكوني بعد غياب.

حتى في الدول الديمقراطية ذات المؤسسات العريقة يلعب الفرد دوراً في رسم السياسات بالرغم من ثبات الرؤية التي تضعها تلك المؤسسات، فتوني بلير في فترة ما ألحق بريطانيا بالولايات المتحدة وفي لحظة ما اعتبر موظفاً لدى البيت الأبيض وخصوصاً أثناء العدوان على العراق وما بين سياسة جاك شيراك الفرنسي وخليفته مسافة كبيرة وهكذا.

ارتكبت «حماس» أم الكبائر قبل عشر سنوات عندما قررت بمغامرة غير محسوبة السيطرة على قطاع غزة وتسببت بهذا الحصار وبكل ما حدث لقطاع غزة، ولم يسأل أي من قادتها الى أين نحن ذاهبون بهذه الأجيال التي دمر مستقبلها، وكل ما شهدناه هو عملية تبرير لكل ما حدث دون أن يسأل أحد عن مستقبل غزة ومستقبل حركة حماس نفسها التي أغلقت على نفسها الباب ولم تتقدم طوال عقد لا على مستوى شرعنة حكمها ووجودها ولا على مستوى علاقاتها الخارجية باستثناء دولة صغيرة مثل قطر ودولة أخرى هي تركيا.

تآكلت شعبية الحركة في القطاع خلال سنوات حكمها دون أن يدفعها لإجراء مراجعات أو خطوة للخلف حفاظاً على ذاتها، بل استمرت غير آبهة بكل الأصوات التي طالبتها بالتراجع وهنا ربما ما جعل نشطاء التواصل الاجتماعي بعد لقاء قائد «حماس» بقطاع غزة بالشباب يشيدون بالرجل كحالة منفصلة تماماً عن الحركة بل وصل بعضهم الى حد مطالبته بمحاسبة ومحاكمة من تسببوا لسكان القطاع بهذه الكارثة.

يبدو أن السنوار، الذي يشق طريقه نحو الزعامة بسرعة كبيرة، هو الأكثر حنكة في إدارة السياسة والأكثر ذكاء في الحفاظ على حركته التي بدأ الكفاح فيها مبكراً من الكثيرين الذين اعتقدوا أن مصلحة الحركة تكمن في حكم قطاع غزة ولا شيء غير غزة والاستمرار بهذا الوضع الى ما لا نهاية بغض النظر عن تداعيات هذا الحكم وعن كم الأزمات الذي يستولده.

اذاً، خطوة للوراء من أجل خطوات للأمام أفضل من هذا التمترس الساذج، وتلك سياسة حكيمة يتبعها الرجل المصمم على التراجع خطوة الى درجة أنه سيقطع رأس من يعترض طريق المصالحة كما قال في لقائه مع الشباب وهو يحاول إخراج حركته وإخراج الغزيين من عنق الزجاجة التي أدخلهم فيه إخوانه قبل عقد، فلا المصلحة الوطنية تحققت ولا المصلحة الحزبية لحركته تقدمت سوى أن بعض الشخصيات حصلت على مواقع ومسميات بنظر الرجل هي بلا قيمة أمام المشروع الوطني وكذلك مشروع الحركة الذي انطلقت من أجله.

بكل الظروف تمت المصالحة أم لم تتم، واضح أن الأمور تسير بانسيابية مبشرة حتى اللحظة، فغداً ستكون الحكومة بغزة تتسلم مهماتها ووزاراتها، لكن في الحالتين فإن ذلك أفضل خيار وأهم قرار اتخذته حركة حماس منذ دخلت انتخابات 2006 وتأبطت غزة، فإذا ما تمت المصالحة والمؤشرات تبدو كذلك هذا يعني أننا أمام أشهر للانتخابات تدخلها حركة حماس كجزء من النظام السياسي مستفيدة من تجربة الماضي وأخطائها التي لن تكررها ومستندة لوثيقة مرنة واذا ما أبدت مزيداً من المرونة هذا يعني قدرتها على تشكيل حكومة السلطة الوطنية في الضفة وغزة بلا حصار وبلا تكرار لتجربة الفشل.

ستدخل «حماس» الانتخابات بقيادة منفتحة وموحدة وبرنامج أكثر انفتاحاً فيما منافسها القوي حركة فتح تشهد تشققا في جدارها قد يضمن لحركة حماس أن تكون القوة الأولى فلسطينياً اذا ما استمر التصدع داخل حركة فتح والتي لم تتجاوز «حماس» حتى وهي موحدة في آخر انتخابات العام 2006 فلماذا تستمر في إغلاق الباب على نفسها في غزة بكل هذا العناد الخاسر؟ ربما أن تلك كانت حسبة السنوار وهي حسبة صحيحة تماماً.

أما اذا تعثرت المصالحة وهذا سيناريو أخذ يتراجع أمام التطورات على الأرض هذا يعني أن الحركة ستعود لمصر التي ألقى الرجل في حجرها كل ملف المصالحة وقدم ما يكفي من المرونة محملاً الآخر مسؤولية التعثر، ستطلب الحركة من مصر استحقاقات تسهيل حكمها بغزة وتفعيل التفاهمات التي تم الاتفاق عليها في حزيران الماضي وتسهيل حركة المعبر والتبادل التجاري وغيره.

اذاً، حركة حماس كانت بحاجة الى قرار حكيم غاب طوال السنوات الماضية الى الدرجة التي لم تعرف حتى مصلحتها، وفي إطار ذلك كان المشروع الوطني يتآكل بفعل هذا الانقسام وهذا العناد فهل كان يحتاج الأمر الى رجل واحد كي يفكر بمنطق؟ أم أن الأمر له علاقة بإنهاء ولاية السيد مشعل حتى تنطلق الحركة؟ بكل الظروف «حماس» بدأت تجيد لعبة السياسة وقد دعاها الكثير للتراجع سابقاً ولكنها لم تكن تجيد القراءة والاستماع الى أن جاء الرجل الذي يرسم لها خارطة طريق ويكسر رأس من يعترض تطبيقها...!!!

## هنية يستقبل وفدا مصريا وصل غزة لمتابعة ترتيبات المصالحة

**غزة – صفا 2017\10\1**

استقبل رئيس المكتب السياسي لحركة المقاومة الإسلامية "حماس" إسماعيل هنية وفدا مصريا وصل إلى قطاع غزة اليوم الأحد لمتابعة ملف المصالحة الفلسطينية.

وكان الوفد المصري وصل قطاع غزة عبر حاجز بيت حانون/ "إيرز" الإسرائيلي شمال القطاع.

وذكر مدير المكتب الإعلامي في هيئة الشؤون المدنية الفلسطينية محمد المقادمة في تصريح صحفي وصل "صفا" نسخة عنه، أن الوفد يضم السفير لدى "إسرائيل" حازم خيرت، واللواء همام أبو زيد، واللواء سامح كامل.

وأفاد أن هناك تعليمات بتسهيل وتأمين وصول الوفود القادمة إلى قطاع غزة، بالتزامن مع وصول حكومة التوافق لعقد اجتماعها في قطاع غزة الثلاثاء المقبل.

ووصل في وقت سابق ظهر اليوم وزير الثقافة في حكومة الوفاق الوطني إيهاب بسيسو إلى غزة عبر حاجز بيت حانون/ "إيرز" وسبقه وفدان إعلامي وأمني الخميس الماضي لترتيب زيارة الحكومة.

ومن المقرر أن يصل وفدا من حكومة الوفاق إلى القطاع غدًا الإثنين يضم رئيس الحكومة رامي الحمد الله والوزراء وجميع الوزراء ومسئولي هيئات حكومية وأجهزة أمنية وفق اتفاق مع حركة حماس.

وجاءت التطورات المتسارعة في ملف المصالحة عقب إعلان حركة حماس عن حل اللجنة الإدارية في غزة في 17 سبتمبر أثناء مباحثات أجرتها قيادة الحركة مع مسئولين مصريين.

وكان الحمد الله أكد في اجتماع وزاري اليوم أن توجه الحكومة إلى غزة يأتي في سياق الخطوات العملية المبذولة لإنهاء الانقسام، والاطلاع على أوضاع القطاع ومؤسساته، وعقد اجتماع مجلس الوزراء الأسبوعي.

## اشتيه: لن نطرد موظفًا في الشارع ووعود عربية بحل "المشكلة"

**الرسالة نت 2017\10\1**

قال محمد اشتيه عضو اللجنة المركزية لحركة "فتح" إن قضية الموظفين في غزة تعتبر من أولويات الناس، مشيرا إلى وجود وعود عربية بالمساهمة في حل مشكلتهم.

وأضاف اشتيه في حوار خاص بـ"الرسالة نت" ستنشر تفاصيله لاحقا:"يجب أن يطمئن الناس أن كل من يعمل سيتلقى راتبه ومن لا يريد العمل لن يتلقى الراتب، في الأساس لن نلقي أحدًا في الشارع".

وتابع :" الحكومة شكلت لجان لدراسة وضعهم وبأي شكل سيتم استيعابهم، ولن يتم طرد أي شخص للشارع، ورغم تعقيد الازمة إلّا أن حلّها سيكون سهلا".

ويقدر عدد الموظفين الذين جرى تعيينهم بعد عام 2007 بـ42 ألف موظف، عدد كبير منهم موظفين منذ عهد السلطة الفلسطينية.

وتشير التقديرات إلى أن عدد موظفي السلطة المستنكفين حوالي عشرة آلاف موظف، وفق أسامة سعد امين عام مجلس الوزراء.

## السنوار وهنية من مخيمات اللاجئين يقودان حماس نحو الوحدة

**واللا العبري 2017\10\1**

قال موقع واللا العبري "إنه بعد أكثر من 10 سنوات من الانقسام بين الضفة الغربية وقطاع غزة، تعود السلطة الفلسطينية إلى القطاع، ومن الواضح أن اللحظة التاريخية للوحدة أمر يصعب تخيله".

وتساءل الموقع، اليوم الاثنين: "ما الذي تغير بين فتح وحماس؟ من الصعب نرى أي طرف يتخلى عن القضايا الحرجة التي كان يقاتل من أجلها مثل الأسلحة لحماس والحدود، يبدو أننا سنكون أمام مشهد جديد من الدراما المتكررة حيث إن التفاهمات تبدأ عادية ثم تليها الصعوبات والصراع من جديد وتعميق التشرذم، ومع ذلك فقد تغيرت بعض الأمور بين غزة والضفة الغربية وفتح وحماس".

وأضاف: "تغيرت قيادة حماس في الأشهر الأخيرة، نحن لا نتحدث عن خالد مشعل ومجموعة القادة من الخارج، لكن نتحدث حاليا عن اثنين من سكان غزة من مخيمات اللاجئين يقودان حماس وهما رئيس مكتبها إسماعيل هنية، وهو من سكان الشاطئ ورئيس حركة حماس بغزة يحيى السنوار الذي ولد أيضا في مخيم خان يونس، وكلاهما لا يخفون رغبة الفلسطينيين للوحدة على الرغم من طبيعتها غير الواضحة، وهم يتحدثون ليلا ونهارا عن ضرورة الوحدة ومحاولات لا بأس بها من تدابير بناء الثقة".

ونقل واللاّ تصريحات السنوار أثناء لقاء مجموعات شبابية، التي قال فيها: "سأكسر عنق أي شخص يعارض المصالحة، حتى لو كان من حماس وحتى لو كان من أي فصيل آخر، وإن قرار إنهاء الانقسام هو استراتيجي وليس هناك عودة الى الوراء منه".

وذكر أنه "في الماضي أرسل الفلسطينيون مرات عديدة كلمات تجاه المصالحة لكنها لم تتحقق بين الضفة وغزة، لكن هذه المرة اضطرت قيادة حماس للاعتراف بالوضع الكئيب في غزة، وتحاول محاكاة واقع حزب الله في القطاع، وليس التخلي عن السيطرة، ومع ذلك فإن العريس من رام الله لا يعمل لصالح العروس غزة"، وفق تعبير الموقع.

## بمباركة الرئيس .. الإعلان عن المبادرة الصينية السياسية الاقتصادية لإعمار غزة

**غزة / سما / 1\10\2017**

أعلن منيب المصري رئيس تجمع الشخصيات الفلسطينية، اليوم الأحد، عن المبادرة الصينية السياسية الاقتصادية لإعمار قطاع غزة.

وأوضح المصري في مؤتمر صحفي بغزة، أنه طرح مؤخرا في الصين فكرة لإنشاء شركة قابضة بمساهمة عامة تحمل اسم شركة غزة للتطوير من أجل تنمية القطاع، مبينا أن هذه الفكرة لاقت ترحيبا من القطاع الخاص خاصةً أنها ستطبق مع إتمام المصالحة.

ووفقا للمصري، أن هذا الطرح الذي سيحمل تبني المبادرة باسم طريق الحرير قوبل بموافقة 70 دولة وبمباركة الرئيس محمود عباس، مشيرا إلى أنه سيعقد اجتماعا قريبا في القدس أو بيت لحم.

وأشار إلى أن المبادرة الصينية تهدف لتنفيذ مشاريع كبيرة منها محطة لتحلية المياه ومطار ومشاريع بنية تحتية ومدن صناعية وأخرى زراعية، لافتًا إلى أن ذلك سيكون بموافقة حكومة الوفاق.

ويعتبر طريق الحرير، لقب أطلق على مجموعة الطرق المترابطة التي كانت تسلكها القوافل والسفن بين الصين وأوروبا بطول 10 آلاف كيلومتر، والتي تعود بداياتها لحكم سلالة Han في الصين نحو 200 سنة قبل الميلاد، لكنه توقف كخط ملاحي مطلع التسعينات.

## الطيراوي: دحلان نائب برلماني وملاحقته عبر الانتربول "غير جائز دستورياً ولا قانونياً"

**الغد الاردنية 1\10\2017**

اعتبر القيادي في حركة "فتح"، النائب جمال الطيراوي، اليوم الاحد، ان اي توجه للسلطة الفلسطينية بملاحقة النائب في المجلس التشريعي الفلسطيني محمد دحلان، بالغير "جائز".

وقال الطيرواوي في تصريحات لصحيفة الغد الاردنية ، "لا يجوز بموجب القانون الفلسطيني ملاحقة القيادي المفصول عن حركة "فتح"، النائب محمد دحلان، والتوجه إلى الجمعية العامة لمنظمة الشرطة الدولية "الإنتربول" بطلب اعتقاله مع آخرين".

وأضاف الطيراوي، إن "أيّ توجه من هذا النوع لا يعدّ دستورياً ولا قانونياً"، موضحاً بأن "دحلان نائب برلماني ولا يزال يتمتع بعضويته في المجلس التشريعي الفلسطيني، الذي لم يجتمع أصلاً لاتخاذ قرار برفع الحصانة البرلمانية عنه".

وأكد بأن "الإنتربول" لن تتدخل في خلافات داخلية أو مناكفات سياسية، قائلاً بأن قبول انضمام فلسطين لعضوية تلك المنظمة الدولية المعتبرّة يشكل "إنجازاً فلسطينياً وازناً وخطوة مهمة للدفاع عن حقوق الشعب الفلسطيني، ولا يجب تسخيرّها للقضايا الداخلية".

وتابع: "يجب أن نقفز كفلسطينيين، رسمياً وشعبياً، عن شخَصنة ألأمور، لأنها تؤشر إلى غياب الرؤية السياسية، وضيق الأفق وتقزيم الإنجاز والأداء الفلسطينيي المهميّن".

وقال إن "علينا استثمار الانضمام "للإنتربول" لمحاكمة سلطات الاحتلال الإسرائيلي وملاحقة المجرمين الإسرائيليين المرتكبين للجرائم بحق الشعب الفلسطيني ومحاسبتهم واعتقالهم"، مطالباً بعدم اختزال كل انجاز فلسطيني لقضايا شخصية.

وأوضح بأن "مسألة الإنضمام إلى الإنتربول لها بعد سياسي مهم، وليس مجرد ملاحقة شخص أو آخر"، داعياً إلى الاستفادة من هذا المنجز الفلسطيني في خدمة القضية الفلسطينية.

ونوه إلى أن "التشريعي الفلسطيني" سيد نفسه وصاحب الولاية، وهو الذي يقرر مسألة رفع الحصانة البرلمانية عن دحلان عند اجتماعه، ولكنه لم يجتمع لذلك.

# أزمة حماس.. أم أزمة المشروع الفلسطيني؟

**فراس أبو هلال عربي21 2017\10\1**

لم تكن التحولات التي تشهدها حركة حماس وسياساتها تجاه المصالحة، وتجاه العلاقة مع دحلان وحلفائه الإقليميين وعلى رأسهم مصر، وليدة اللحظة. ولا يمكن اعتبارها بأي حال من الأحوال تغييرات دراماتيكية كما يحلو للبعض تسميتها، كما لا يمكن النظر إليها كمجرد ارتداد للتغييرات الأخيرة في تشكيلاتها القيادية من حيث تركز القيادة في قطاع غزة بعد تسلم إسماعيل هنية لرئاسة الحركة في انتخاباتها التي أجريت قبل أشهر.

صحيح أن هذه العوامل كلها لعبت دورا في ما يجري الآن، إلا أن كل هذه التغيرات ما هي إلا مرحلة من رحلة طويلة لأزمة المشروع الوطني الفلسطيني التي تعمقت بشكل جذري بعد أوسلو، وزادت تعقيدا بعد دخول حماس للسلطة.

هذه الأزمة أيضا هي ليست أزمة حماس فقط كما يريد بعض خصومها المحليين والإقليميين أن يروها، بل هي أزمة المشروع الفلسطيني ككل، وأزمة المنطقة العربية الرخوة التي فقدت تماسكها بخسارة قوة ومحورية أهم الدول المركزية فيها: مصر، سوريا والعراق.

وبالتركيز على الجانب الفلسطيني بالأزمة، فإن أوسلو استطاعت تحويل الصراع العربي الإسرائيلي إلى صراع فلسطيني فقط، قبل أن "تقزّمه" ليصبح مجرد نزاع بين "كيانين" جارين، بدلا من أن يكون صراعا بين شعب مصادر مضطهد وخاضع للاحتلال وبين دولة كولينيالية احتلالية ترتبط ارتباطا عضويا بالمشروع الاستعماري للمنطقة.

دخلت حركة فتح باعتبارها قائدة المنظمة ابتداء في هذه المصيدة، وتبعتها سريعا فصائل المنظمة "المعارضة"، قبل أن تدخل حركة حماس في نفس المأزق بعد مشاركتها في انتخابات 2006 تحت سقف أوسلو.

لسنا هنا بصدد مناقشة مأزق أسلو، وكيف ولماذا دخلت كل الفصائل الفلسطينية فيه طوعا أو كرها، فهذا أمر بات معروفا إلا لمن غطت عينيه غشاوة الأيدولوجيا والفصائلية. ولسنا أيضا بصدد "التنظير" لفشل مشروع السلام مع دولة الاحتلال، فهذا الفشل بات محل إجماع واتفاق واعتراف حتى لدى صانعيه وأشد المدافعين عنه، وعلى رأسهم محمود عباس، ولكن المهم الآن هو البحث في إجابة السؤال عن كيفية الخروج من المأزق، وإعادة الروح للمشروع الوطني الفلسطيني.

ويبدو هذا السؤال عصيا على الإجابة عند جميع المعنيين في ظل انسداد الأفق في فلسطين والمنطقة والعالم ككل، كما أن ادعاء وجود "كاتالوج" جاهز للخروج من المأزق هو محاولة للتغافل عن الحقائق لا أكثر، بعد أن دخلت القضية في نفق لا يشبهه سوءا حتى أكثر مراحل النضال الفلسطيني بؤسا بعد خروج المقاومة من بيروت عام 1982. ولكن ذلك لا يعني بحال أن قدر الشعب الفلسطيني محصور الآن بالاستمرار في ملهاته السوداء دون البحث عن مخارج، ولو كانت تكتيكية، للأزمة.

إن أولى خطوات المحاولة للخروج من المأزق هي الاعتراف به وبمسبباته، والمقصود هنا اعتراف فتح بخلقها للأزمة بدخولها في مشروع أوسلو الكارثي، واعتراف اليسار بأزمته وغيابه التام عن الفعل، واعتراف حماس بفشل "نموذج" الجمع بين المقاومة والسلطة أو "الديمقراطية" تحت الاحتلال الذي لا زالت قيادات الحركة تتغنى به حتى اليوم رغم وضوح هزيمته! واعتراف الفصائل التي ظلت خارج هذا المسار مثل حركة الجهاد بأنه لا تمتلك مشروعا بديلا حقيقيا خارج إطار الشعارات.

ليعترف الجميع بفشل نموذجه كما بات ظاهرا للعيان، وعندها فقط يمكن البدء في البحث عن البدائل والحلول خارج كل هذه النماذج التي هزمت لأسباب موضوعية وذاتية كثيرة، بعضها يتعلق بمكونات المشروع الفلسطيني وبعضها الآخر يتعلق بأزمة العرب وانعدام التوازن الإقليمي والدولي.

فكيف يمكن للمشروع الوطني أن يخرج من مأزقه في وقت لا يزال فيه كل مكوناته يبحثون داخل مربع نموذجهم الفاشل؟ وكيف يمكن للحل أن يبدأ في وقت تتحدث فيه جميع هذه المكونات عن رؤية لا يمكن قراءتها إلا من زاوية "إدارة الأزمة" عبر اتفاقية مصالحة قد لا يصمد كسابقاتها من الاتفاقات، وحتى إن صمدت فهي مصالحة تحت سقف أوسلو الذي أعطى لتل أبيب احتلالا ثمنه "صفر"، مع مراكمة دولة الاحتلال لمكاسب عظيمة من عمل الفلسطينيين تحت هذا السقف؟.

لقد تحولت مبادرات الحل والمصالحة منذ 2006 وحتى اليوم إلى مبادرات لحل الإشكال الفلسطيني الداخلي، بدلا من حل أصل الصراع مع المحتل، ولهذا فقد كان الغائب الرئيسي في كل اتفاقات المصالحة منذ الانقسام هو "الاحتلال" وكيفية إدارة الصراع معه، وبذلك أصبحت القضية الفلسطينية مختزلة بكيفية تأمين الرواتب وإدارة السجن الكبير المسمى زورا وبهتانا بـ"السلطة" سواء كان ذلك في الضفة الغربية أو غزة التي يجب أن يتوقف الجميع، وخصوصا حماس، عن بيع الوهم والاعتراف بأنها ليست محررة ما دامت تحت السيطرة الإسرائيلية بحرا وجوا وتحت سقف أوسلو ومعابر مصر وإسرائيل برا.

لا يمكن اليوم أن يعود الصراع إلى أصله، إلا إذا اتفق الفلسطينيون على أن معادلة الاحتلال "بثمن صفر" يجب أن تنتهي. وحتى يتم ذلك فإن الخروج "الراشد" المحسوب من أوسلو هو الحل الوحيد.

ولكن هل يمكن أن يحصل ذلك في ظل الاختلال القاتل لكل الموازين الفلسطينية والإقليمية والدولية؟ الإجابة التي نأخذها من تاريخ حركات التحرر من الاحتلال هي "نعم"! ولكن هذه الـ"نعم" تحتاج إلى إجماع فلسطيني، وعلى إدراك بأن الشعب وعلى رأسه كل الفصائل يجب أن تكون مستعدة لدفع الثمن، كغيرها من الشعوب والحركات الثورية للشعوب التي وقعت تحت الاحتلال عبر تاريخ البشرية.

وبتخصيص أكبر وبعيدا عن العموميات فإن الخروج من المأزق الفلسطيني ليس له سوى مسار واحد: الإعلان عن أن غزة لا تزال تحت الاحتلال مثلها مثل الضفة الغربية والقدس، وإعلان السلطة أنها تخلت عن أوسلو وأن دورها محصور بالإدارة المحلية والبيروقراطية الفلسطينية، وأن المسؤول عن المشروع الوطني سياسيا ونضاليا هو منظمة التحرير المنفصلة تماما عن السلطة والتي تضم جميع فصائل وأبناء الشعب الفلسطيني بما فيهم فلسطينيو الداخل المحتل منذ 1948 وفلسطينيو الشتات، وإعلان مشروع استراتيجي للمقاومة الشعبية الشاملة الحقيقية المبرمجة زمنيا وعملياتيا.

إن هذه الخطوات جميعها تتوافق تماما مع القانون والمواثيق الدولية، وفي نفس الوقت فإن ثمنها على الشعب الفلسطيني هو أقل بكثير من البقاء تحت سقف أوسلو ومن المقاومة المسلحة أو الفردية أيضا، وهو بالتأكيد سيحمل دولة الاحتلال ثمنا لاحتلالها وسينهي "رفاهية" الاحتلال غير المكلف سياسيا أو أمنيا أو حتى على مستوى تماسك الجبهة الداخلية لتل أبيب.

## هنية وعباس يستعرضان ترتيبات استقبال الحكومة في غزة

**الرسالة نت 2\10\2017**

هاتف رئيس المكتب السياسي لحركة "حماس إسماعيل هنية رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس؛ حيث ناقشا الترتيبات لاستقبال الحكومة الفلسطينية في غزة.

وجرى خلال الاتصال الهاتفي، مساء الأحد، استعراض المناخ الإيجابي الواعد الذي يسود الساحة الفلسطينية في هذه الأوقات واستثمارها في استعادة الوحدة الوطنية وصولاً إلى تحقيق أهداف شعبنا الفلسطيني في إقامة دولته على كامل تراب الوطن الفلسطيني وعاصمتها القدس.

وأكد هنية وعباس على استمرار الاتصالات لبدء الحوار المباشر في القضايا كافة، مرحبين بالوفد المصري وما يعكسه ذلك من دعم مصري عربي للمصالحة الفلسطينية وترتيب البيت الفلسطيني.

ومن المقرر، أن سيصل الحمد الله إلى غزة اليوم، عبر معبر بيت حانون "إيرز"، شمال القطاع، ثم يبدأ زيارة حافلة تتضمن لقاءات مكثفة مع قادة حماس وفصائل أخرى، وجولة لتفقد آثار العدوان (الإسرائيلي) على غزة والمواقع الحيوية والهامة، ثم عقد لقاء الحكومة في منزل عباس.

كما سيلتقي الحمد الله فور وصوله بقيادات "حماس"، وعلى رأسهم إسماعيل هنية، رئيس المكتب السياسي للحركة، ورئيس الحركة في غزة يحيى السنوار، قبل أن يعقد اجتماع حكومته الأكثر أهمية.

## الحساينة: الرئيس محمود عباس سيكون بغزة قريبا

**غزة- "القدس" دوت كوم- 2\10\2017**

أكد وزير الأشغال العامة والإسكان د. مفيد الحساينة مساء امس، أن الرئيس محمود عباس سيتوجه قريبا إلى قطاع غزة.

وقال الحساينة في تصريح صحفي، " الرئيس سيستقبله شعبه لأنه بوطنه وليس بزيارة الى القطاع، وأبناء غزة ينتظرون هذا اليوم بفارغ الصبر".

وأوضح الحساينة ان استعدادات استقبال الحكومة في قطاع غزة جيدة، وقدوم الحكومة سيكون حجر الأساس الأول للبناء الحقيقي في إنهاء الانقسام.

واشار إلى أن الحكومة لم ينفصل عملها يوما عن القطاع على الرغم من معوقات الانقسام، فهي استطاعت بناء الجزء الأكبر من المنازل التي هدمت بعد العدوان الإسرائيلي الأخير على غزة، قائلا :" الحكومة الفلسطينية دفعت مبالغ خدماتية في القطاع وصلت إلى 18 مليار شيكل، من منطلق واجبها اتجاه الوطن، بعيدا عن الانقسامات الداخلية، ما يعني أن ملف القطاع لم يسقط أبدا من على طاولة مجلس الوزراء".

وأوضح أن رئيس الوزراء د. رامي الحمد الله سيعلن في مؤتمر صحفي عن كثير من الاحتياجات التي ستطبق في القطاع حسب امكانيات الحكومة، عندما يصل إلى القطاع.

وطمأن الحساينة المواطنين في القطاع، أن الحكومة ستتابع عددا من الملفات أهمها ملف الاسكان والصحة والتعليم والكهرباء وستحل كافة الملفات الشائكة والمتراكمة منذ الانقسام، اضافة الى تنفيذ برامج كباقي ملفاتها في الضفة.

وعن آلية، استلام الحكومة لمهامها في القطاع، لفت الحساينة إلى أن الوزراء سيبدأو العمل على أرض الواقع بدعم من الحكومة، وكل وزير سيعمل بوزارته بشكل كامل في الضفة والقطاع.

## الرجوب: لن نحكم على حماس وفقا لما يريده نتنياهو

**الرسالة نت 2\10\2017**

قال جبريل الرجوب عضو اللجنة المركزية لحركة فتح، في مقابلة مع موقع واللا العبري، إن حركته لن تحكم على حماس وفقا لما يريده رئيس الوزراء (الإسرائيلي) بنيامين نتنياهو.

وقال الرجوب خلال المقابلة، مساء الأحد، :"أنا جزء من قيادة حركة فتح، ونحن مقتنعون بأن حماس جزء من الشعب الفلسطيني، ونعمل من أجل إقامة ائتلاف تكون فيه حماس جزء من النظام".

وأضاف: " لن تكون مصالحة مع مليشيات مسلحة لا منا ولا منهم، ونحن نريد مجتمع ديموقراطي يحكمه القانون والنظام، بسلاح واحد، وشرطي واحد ونظام واحد، من جهتنا أقول لـ 100% إن توفرت النوايا الطيبة نحن ذاهبون للمصالحة".

وعن وصول الوفد المصري لغزة، قال الرجوب "وصول الوفد المصري هو رسالة للمنطقة وللفلسطينيين بأنه آن الأوان لإنهاء الانقسام، ونحن هذا ما استقبلناه أيضاً من بعض قيادات حماس".

## تفعيل المجلس التشريعي.. هل الملف غائب عن أجواء المصالحة الفلسطينية؟

**رام الله(فلسطين) قدس برس 2\10\2017**

تغيب قضية تفعيل المجلس التشريعي المعطل منذ عام 2007 بسبب الانقسام بين حركتي "حماس" و"فتح" عن أجواء ومباحثات المصالحة بين الحركتين، وسط دعوات لعقد جلسة للتشريعي على غرار ما يجري من تقدم في ملف الحكومة وحل اللجنة الإدارية.

وتبرز الدعوة لعقد جلسة للتشريعي لإعادة تفعيله لمنح ثقة أكبر للفلسطينين بشأن الشكوك بامكانية نجاح هذه الجولة من المصالحة، فيما لا تبدو قضية التشريعي معقدة عند آخرين، ويعتبرونها أسهل الملفات.

ويرى حسن خريشة، النائب الثاني لرئيس المجلس التشريعي، أن "الغائب الأكبر عن حوارات المصالحة ما بين حركتي "حماس" و"فتح" في المجلس التشريعي، كما حدث في كل جولات المصالحة السابقة ومباحثات تشكيل الحكومة او انهاء الانقسام رغم أن 95 % من نواب المجلس، هم من الحركتين لكنهم حاضرون باسم تنظيماتهم وليس التشريعي".

ويعتبر خريشة في حديث لوكالة "قدس برس"، أن أحد أبرز نتائج الانقسام كان تعطيل المجلس التشريعي منذ عام 2007 ومن المفترض أن كل نتائج الانقسام تنتهي، وعلى رأسها إعادة تفعيل المجلس مثلما، يتم حل قضايا المصالحة المجتمعية والموظفين والحكومة.

ويشدد على أن أي حكومة تشكل بغض النظر عن الطريقة لا بد من غطاء قانوني دستوري للتصويت عليها لإعطائها الثقة وفقاً للقانون الاساسي الفلسطيني، الذي ينص على أنه لا يحق لأي حكومة أن تمارس عملها، دون أن تحصل على ثقة المجلس التشريعي سواء على صعيد الوزراء أو البرنامج السياسي.

ولا ينكر خريشة توفر الإرادة الحقيقة لدى طرفي الانقسام مدعوماً بمواقف مصرية ودولية، لكنه يؤكد أن المجلس التشريعي هو ممر إجباري للحكومة والانتخابات والمصالحة، باعتبار أنه الخيمة الفلسطينية الوحيدة المتبقية للشرعية.

وطالب خريشة رئيس السلطة محمود عباس، بالدعوة من خلال مرسوم لعقد دورة برلمانية جديدة لانتخاب رئيس المجلس ونوابه وأمانة السر ومقرري اللجان أو أن يعقد المجلس بدعوة من قبل ربع الاعضاء، وإذا تم نصاب الجلسة تصبح عادية.

كما دعا كافة الأطراف للانفتاح نحو تفعيل المجلس التشريعي لمناقشة القضايا التوافقية والابتعاد عن نقاط الخلاف، ولكي يتم التحضير للانتخابات.

ويؤكد أن التعامل هذه المرة بمصداقية وعقد جلسة للمجلس التشريعي بالتوافق ما بين غزة والضفة، "سيمنح المواطنين الثقة والأمل بالجدية في ملف المصالحة برمته ، وليس كما جرى الاتفاق سابقاً على عقد المجلس التشريعي، بعد شهر من تشكيل حكومة التوافق دون ان يعقد".

من جانبه، لا يرى رئيس اللجنة السياسية في المجلس التشريعي عن حركة "فتح"، عبد الله عبدالله، إشكالية كبيرة في عقد المجلس التشريعي، "فرغم أنه يرى أن تعطيل المجلس جاء بسبب الانقسام إلا أنه لا يرى صعوبة في انعقاد المجلس، إذا ما توفرت الظروف والروح الإيجابية بين الطرفين.

ويؤكد عبد الله عبدالله في حديث لوكالة "قدس برس" أن انعقاد المجلس التشريعي، ليس عقبة كبيرة، لكن "مسيرة المصالحة بحاجة لتهيئة الأجواء خلال فترة لا تتجاوز ستة شهور لعقد انتخابات جديدة، ولم يكن ملف التشريعي من ضمن الملفات المعقدة والتي تعنى بحالة المواطنين اليومية والمسار السياسي".

ويشير إلى أن المجلس التشريعي يمكن أن يعقد في ظل الروح الإيجابية والتوافق من خلال مرسوم رئاسي يصدره الرئيس عباس، لكن لابد من التسهيل على الحكومة في تعاملها مع الملفات المعقدة، التي تهم قضايا المواطنين في غزة ولا بد من تظافر كل الجهود لدعم الحكومة، في برنامجها للعمل في حلحلة كل القضايا اليومية.

ويضيف عبد الله "اذا استطعنا ان نسير بصلابة وروح وطنية صادقة لإنهاء الاسباب التي أدت للانقسام عندها سيكون عقد المجلس التشريعي تحصيل حاصل ولا يحتاج ذلك الا لمرسوم رئاسي لعقد دورة جديدة ، كما وأننا لا نريد أن نضيف مشاكل جديدة للحكومة التي لديها مشاكل معقدة في قطاع غزة".

ويشير عضو المجلس التشريعي عن الجبهة الديمقراطية، قيس عبد الكريم، إلى أن ملف المجلس التشريعي وإعادة تفعيله بعد سنوات من الانقسام، سيعالج وفقاً للاتفاقات والجداول الزمنية، التي تم التوصل اليها سابقاً، والتي يجدد الطرفان التأكيد على التزامها.

ويؤكد عبد الكريم في حديث لوكالة "قدس برس" أن المجلس التشريعي من المفترض أن يمارس أعماله بعد مرور 5 اسابيع وأن يعمل على قاعدة التوافق ما بين الكتل، والتوافق التي يتشكل منها وليس على قاعدة الأغلبية والأقلية.

وشدد عبد الكريم على أن الاتفاق الذي تم التوصل إليه أمام اختبار حقيقي، حيث "أن هناك عقبات كثيرة قد تحول دون تنفيذ هذا الاتفاق وحماس وفتح وكون أن الاتفاق شي ،والتنفيذ على أرض الواقع شي آخر".

ويرى أنه يجب التركز أكثر على تهيئة الأجواء لإجراء انتخابات جديدة للمجلس التشريعي والرئاسة، والمجلس الوطني على أساس التمثيل النسبي الكامل، من أجل ارساء عملية إنهاء الانقسام على أسس متينة.

ويرى قيس عبد الكريم أن هناك عامل جديد برز لصالح تجاوز عقبات إنهاء الانقسام، يتمثل بدخول مصر وإلقاء ثقل كبير للأمام، واتخاذ دور المراقب الدقيق من خلال تواجد وفودهم ومراقبيهم.

## طارق فهمي: تدشين مرحلة جديدة في العلاقات بين القاهرة والقوى الفلسطينية

**أمد/ القاهرة: 2\10\2017**

قال أستاذ العلوم السياسية، الدكتور طارق فهمي، إن زيارة الوفد الأمني المصري لقطاع غزة لمتابعة زيارة حكومة التوافق الفلسطينية المقررة للقطاع تشير إلى أنه من المتفرض أن يبدأ تطبيق اتفاق المصالحة بين حركتي "حماس" و"فتح"، مشيرا إلى أن هناك حالة من الاستبشار بين الأطراف الفلسطينية بحضور الوفد المصري.

وأضاف فهمي خلال مداخلة ببرنامج "ساعة من مصر" على فضائية "الغد" الاخبارية، أن هناك توقعات باستمرار الدور المصري كضامن لكافة التعهدات والالتزامات من قبل الطرفين، وسيقوم الوفد بمتابعة ما يجري على الأرض خلال الساعات المقبلة، وسيجري الوفد المصري اتصالات ولقاءات مع بعض العناصر الأمنية والسياسية في "فتح" و"حماس"، وسيكون هناك بروتوكول على تنفيذ مراحل دخول حكومة التوافق للقطاع وبداية تنفيذ الاستحقاقات على الأرض.

وأوضح فهمي أن الوفد المصري يدشن مرحلة جديدة في العلاقات ما بين القاهرة والقوى الفلسطينية، مؤكدا أن التحرك المصري يتم في اتجاهين في القطاع و بالضفة الغربية، متابعاً أنه ستكون هناك ضمانات مصرية كاملة لما سيجري سواء بالقضايا الإجرائية وفي القضايا الجوهرية وتنفيذ اتفاق القاهرة بكافة بنوده ومراحله، وسيكون هناك إجراءات ربما سيتم استكمالها في القاهرة ولقاءات متابعة للتنسيق في الخطوات المقبلة.

وأشار فهمي إلى أنه من المرجح تشكيل لجنة مشتركة لمناقشة القضايا العالقة بضمان ودور مصري مباشر في التعامل مع هذه الأمور ميدانيا على الأرض بالقطاع والضفة، وأيضا في الإلتزامات الأمنية والاستراتيجية التي ستطرحها مصر خلال الفترة القادمة، خاصة أن الوفد تفقد المناطق الحدودية العازلة بعد أن نفذت حماس التزامتها بالمرحلة الأولى.

وتابع فهمي أن هناك قضايا مهمة المتعلقة بالجانب الفلسطيني حول فتح معبر رفح، ورأى أن المعبر هو جزء من التفاهمات التي ستجرى، إلا أنه لابد أن يكون هناك توافق ميداني وتواجد لقوات "حرس الرئاسة" وتمثيل من حركة "حماس" وأيضا عناصر من بعض الفصائل، مؤكدا أن دور مصر هو إشرافي وضامن، وأن دورها لاقى تأييد شعبي وردود أفعال إيجابية في القطاع والضفة.

# بعد 24 عاماً على اتفاقيّة أوسلو.. الفلسطينيّون ما زالوا يراهنون على الرعاية الأميركيّة لعمليّة السلام

**بقلم أحمد ملحم – رام الله، الضفّة الغربيّة – المينيتور 2\10\2017**

لم يتوقّف الرهان الفلسطينيّ على الرعاية الأميركيّة لعملية السلام بعد 24 عاماً على توقيع اتفاقيّة أوسلو، وتجلّى ذلك في خطاب الرئيس محمود عبّاس أمام الجمعيّة العامّة للأمم المتّحدة في 20 أيلول/سبتمبر، حين قال: "سوف نعطي للمساعي المبذولة من إدارة الرئيس الأميركيّ دونالد ترامب وأعضاء الرباعيّة الدوليّة والمجتمع الدوليّ كلّ فرصة ممكنة لتحقيق الصفقة التاريخيّة المتمثّلة بحلّ الدولتين".

واستبق محمود عبّاس كلمته في الأمم المتّحدة، بلقاء مع دونالد ترامب في نيويورك بـ20 أيلول/سبتمبر للبحث في إمكانيّة استئناف المفاوضات، حيث أبدى عبّاس تعويله على الدور الأميركيّ، مشيراً إلى أنّ لقاء ترامب "يدلّ على جدية فخامة الرئيس بأنّه سيأتي بصفقة العصر في الشرق الأوسط خلال العام أو خلال الأيّام المقبلة"، وقال: "نحن واثقون بأنّ فخامة الرئيس ترامب مصمّم على الوصول إلى السلام في الشرق الأوسط، وهذا يعطينا تطمينات إلى أنّنا سنصل إلى سلام حقيقيّ".

وشكّل ترامب، بعد تولّيه الحكم في 20 كانون الثاني/يناير، فريقاً للبحث في عمليّة السلام التقى عبّاس ومسؤولين فلسطينيّين نحو 20 مرّة في الضفة الغربية والأردن. كما اجتمع ترامب مع عبّاس 3 مرّات من دون أن تقدّم إدارته موقفها من حلّ الدولتين والاستيطان.

وكان ترامب قد عقد لقاءه الأول مع الرئيس عباس في واشنطن في 3 أيار/مايو، وقال خلاله ترامب "نحن نريد خلق السلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين، وسوف نعمل على ذلك، وسوف نحققه"، وجاء اللقاء الثاني في مدينة بيت لحم اثناء زيارة ترامب إلى إسرائيل والضفة الغربية في 23 أيار/مايو تعهد خلاله ترامب بـ "بالقيام بكل ما بوسعه" للتوصل إلى اتفاق سلام في الشرق الأوسط، بينما جاء اللقاء الثالث في نيويورك على هامش أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة في 20 أيلول/سبتمبر.

ورغم فشل اتفاقيّة أوسلو والرعاية الأميركيّة لها وانحياز واشنطن لإسرائيل طيلة 24 عاماً، إلاّ أنّ ذلك لم يلغ التعويل الفلسطينيّ على الرعاية الأميركيّة، إذ قال عضو اللجنة التنفيذيّة لمنظّمة التحرير والمكتب السياسيّ للجبهة الديمقراطيّة تيسير خالد لـ"المونيتور": "إنّ الرعاية الأميركيّة دمّرت فرص التقدّم في جهود التسوية السياسيّة بسبب انحيازها لإسرائيل، فالرئيس ترامب في خطابه أمام الأمم المتّحدة في 19

أيلول/سبتمبر لم يذكر كلمة واحدة عن الصراع الفلسطينيّ – الإسرائيليّ وحقوق الفلسطينيّين، الأمر الذي جعل نتنياهو يصفه بأنّه أجرأ خطاب لرئيس أميركيّ منذ 30 عاماً".

أضاف: "يجب التحرّر والخروج من الوصاية الأميركيّة لعمليّة السلام، ونقل الصراع إلى الأمم المتّحدة لتكون الراعية لجهود التسوية من خلال عقد مؤتمر دوليّ على أساس قرارات الشرعيّة الدوليّة يضع جدولاً زمنيّاً لإقامة الدولة الفلسطينيّة".

وأوضح تيسير خالد أنّ "الإدارات الأميركيّة المتعاقبة مارست لعبة إضاعة الوقت لإدارة الأزمة الفلسطينيّة وليس حلّها، والدليل على ذلك ما قالته وزيرة الخارجيّة الأميركيّة السابقة هيلاري كلينتون إنّ إطلاق عمليّة سياسيّة وهميّة أفضل من الفراغ،" في اشارة الى ما نسب إلى هيلاري كلينتون في رسائل بريدها الالكتروني الذي تم اختراقه.

من جهته، قال عضو المجلس الثوريّ لحركة "فتح" محمّد الحوراني لـ"المونيتور": "إنّ الإدارة الأميركيّة الحاليّة تنتهج موقفاً غامضاً من حلّ الدولتين وعمليّة السلام. ولذلك، ننتظر أن تطرح موقفها من ذلك حتّى نقرّر موقفنا من رؤيتها".

وأشار إلى أنّ "فشل الرعاية الأميركيّة لعمليّة السلام يكمن في عدم ممارسة الضغوط الكافية على إسرائيل لإلزامها بعمليّة السلام وفق القرارات الدوليّة"، وقال: "إنّ القيادة الفلسطينيّة تريد إعطاء الإدارة الأميركيّة فرصتها لاستئناف عمليّة السلام، رغم إدراكها أنّ الأبواب أغلقت في وجه الحلول السياسيّة بسبب سياسات حكومة نتنياهو".

وفي الوقت الذي كان يأمل فيه الفلسطينيّون إقامة دولتهم على حدود 1967، فإنّهم يجدون أنفسهم بعد مرور 24 عاماً على اتفاقيّة أوسلو أمام دولة للمستوطنين تتمدّد فوق أراضيهم، إذ تضاعف عددهم في الضفّة الغربيّة المحتلّة 7 مرّات منذ التوقيع على اتفاقيّة أوسلو، وارتفع من 111 ألفاً إلى 750 ألفاً.

ويعدّ عام 2017 عام الاستيطان، إذ أعلنت إسرائيل في حزيران/يونيو أنّها وضعت خططاً لبناء أكبر عدد من المشاريع الاستيطانيّة منذ عام 1992، وجرى تقديم خطط لبناء 8345 وحدة سكنيّة استيطانيّة، بما في ذلك خطط للبناء الفوريّ لـ3066 منزلاً، في حين تعهّد بنيامين نتنياهو بعد زيارة ترامب لإسرائيل والأراضي الفلسطينيّة في أيّار/مايو ببناء المستوطنة الجديدة الكاملة الأولى في الضفّة للمرّة الأولى منذ 25 عاماً، والتي بدأ العمل بها في 11 أيلول/سبتمبر من عام 2017، إضافة إلى منح وزير الأمن الإسرائيليّ أفيغدور

ليبرمان في 29 آب/أغسطس ألف مستوطن داخل البلدة القديمة في الخليل حقّ تشكيل مجلس بلديّ مستقلّ.

ورغم انتظار القيادة الفلسطينيّة ما سيطرحه ترامب لعمليّة السلام، إلاّ أنّ التوقّعات تبدو متشائمة، إذ قال المدير العام للمركز الفلسطينيّ لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجيّة – مسارات هاني المصريّ لـ"المونيتور": "ترامب لن يطرح سوى الرؤية الإسرائيليّة للحلّ، المتمثّلة بعدم إقامة دولة فلسطينيّة، وإنّما بحكم ذاتيّ في الضفّة، مع تقديم إغراءات عبر مشاريع اقتصاديّة". وأشار إلى أنّه لا تتوافر لدى القيادة الفلسطينيّة الإرادة للتخلّي عن الرعاية الأميركيّة لعمليّة السلام، وقال: "في كلّ مرّة تفشل فيها عمليّة سياسيّة نبقى ننتظر انطلاق العمليّة التي ستأتي بعدها".

من جهته، قال غسّان الخطيب، الذي كان عضو الوفد الفلسطينيّ إلى مؤتمر مدريد للسلام خلال عام 1991، والمفاوضات الثنائية الإسرائيليّة – الفلسطينيّة التي تلت ذلك في واشنطن بين عامي 1991 و1993 لـ"المونيتور": إنّ السلطة الفلسطينيّة لم تتحرّر من الدور الأميركيّ لرعاية عمليّة السلام، رغم تراجع مستوى الرهان وحجمه.

ولفت إلى أنّ القيادة الفلسطينيّة تتماشى مع الجهود الأميركيّة ليس لاقتناعها بدورها، وإنّما لكي لا تبدو في موقف المتعنّت الذي يضيّع الفرص ولا يتجاوب مع جهود صنع السلام، وقال: "إنّ إدارة ترامب تختلف عن الإدارات الأميركيّة السابقة، فهي أكثر تفهّماً للرؤية الإسرائيليّة لعمليّة السلام القائمة على إنشاء حكم ذاتيّ للفلسطينيّين بدلاً من الدولة، ودعم خطة السلام الاقليمي القائمة على تطبيع العلاقات العربية الإسرائيلية وإقامة سلام بين الدول العربية واسرائيل اولا ومن ثم انجاز السلام الفلسطيني الإسرائيلي". وهو الأمر الذي يرفضه الفلسطينيون.

وختاماً، إنّ استمرار السلطة الفلسطينيّة في المراهنة على الرعاية الأميركيّة لعمليّة السلام لن يحقّق النتائج المنشودة فلسطينيّاً في ضوء تجربة عمرها 24 عاماً هي عمر أوسلو، الأمر الذي يستوجب منها البحث عن خيارات وبدائل ورسم رؤية واستراتيجيّة وطنيّة ونضاليّة شاملة جديدة تكون قادرة على خلق الدولة الفلسطينيّة على الأرض.

## حماس: انتفاضة القدس أرست قواعد جديدة في الصراع مع إسرائيل

"خيار المقاومة هو الخيار الأقوى إلى جانب الوسائل الأخرى لتحرير فلسطين وإعادة الحقوق لأهلها"

**غزة / محمد ماجد / الأناضول 1\10\2017**

قالت حركة المقاومة الإسلامية (حماس)، إن "انتفاضة القدس" عام 2015، في الضفة الغربية ومدينة القدس، أرست قواعد جديدة في الصراع الفلسطيني مع إسرائيل.

وقالت الحركة، عبر بيان صحفي بمناسبة الذكرى الثانية لتلك الانتفاضة، إن "الانتفاضة أرست قواعد جديدة في مواجهة المحتل الإسرائيلي، وأسّست لمرحلة متميزة في إدارة الصراع معه، من خلال العمليات الفردية التي تقدمها نخبة جيل المستقبل".

وأضافت أن "خيار المقاومة هو الخيار الأقوى إلى جانب الوسائل الأخرى لتحرير فلسطين وإعادة الحقوق لأهلها".

وأشارت إلى أن "الوحدة الوطنية والمصالحة خطوة مهمة جداً في تعزيز صمود الشعب الفلسطيني وتحقيق أهدافه وحماية مشروعه الوطني".

وتابعت: "مدينة القدس ما تزال هدفاً يقف على رأس أولويات حكومة الاحتلال من حيث التهويد والتزوير والتقسيم، وهو ما يقتضي أخذ كامل الحيطة والحذر، والوقوف في وجه المشاريع الصهيونية التي تستهدفها".

وتباينت الآراء حول تاريخ انطلاق "انتفاضة القدس"؛ حيث ذهب فريق إلى اعتباره الأول من أكتوبر/تشرين أول 2015، عقب تنفيذ فلسطينيين لعمليتين، أسفرتا عن مقتل مستوطنين اثنين شمالي الضفة الغربية.

فيما اعتبره آخرون الثالث من الشهر نفسه عندما قام الشاب "مهند حلبي" (19عاما) بتنفيذ أول عملية طعن بمدينة القدس، أدت إلى مقتل اثنين من الإسرائيليين قبل أن يلقى هو حتفه.

وجاءت العمليات الفلسطينية ردا على قيام مستوطنين إسرائيليين باقتحمات متتالية لباحات المسجد الأقصى المبارك.

# ما وراء التحول المفاجئ في ملف المصالحة الفلسطينية

**بقلم: د. إبراهيم أبراش أمين للاعلام 2\10\2017**

فجأة (يسقط) الفيتو الأمريكي والإسرائيلي وفيتو الرباعية الدولية عن المصالحة الفلسطينية وعن حركة "حماس"، وتبارك كل دول الإقليم الجهود المصرية، وتقرر حركة "حماس" حل اللجنة الإدارية، وحكومة الوفاق الوطني تشد رحالها إلى قطاع غزة لتستلم مهامها..! فما السر في هذا التحول المفاجئ في المواقف الدولية من المصالحة الفلسطينية ومن حركة "حماس"؟ وهل يمكن فصل هذا الحراك المفاجئ لملف المصالحة عن الحديث عن معادلة جديدة للشرق الأوسط تتدرج فيما يسمى (الصفقة التاريخية)؟

منذ سنوات ونحن نحذر بأن الانقسام ليس فقط نتيجة خلاف بين حركتي "فتح" و"حماس" بل نتيجة معادلة إسرائيلية وإقليمية ودولية ولصالحها، وما يجري اليوم يؤكد ما قلناه حيث تحريك ملف المصالحة لم يأتي نتيجة تفاهم "حماس" و"فتح" بل بقرار خارجي وفي إطار معادلة إقليمية ودولية جديدة (الصفقة الكبرى)، وسيتم توظيف تحريك ملف المصالحة لصالح هذه المعادلة الجديدة بدون ضمانات أن ما تفكر به الأطراف الخارجية عن المصالحة يتوافق مع المفهوم الفلسطيني للمصالحة.

التحول السريع والمفاجئ والمتزامن بقدر ما يحرك الركود السياسي ويُعيد بث روح التفاؤل، إلا أنه يطرح تساؤلات كبيرة، وإذ نطرحها للنقاش فليس من باب وضع عصي الشك في دواليب مصالحة مُحَملة أصلا بكثير من الشكوك ويحيط بها كثير من الغموض والتباس المواقف، بل من باب تلمس ما نحن مُقدِمون عليه وحتى لا يصاب الشعب بخيبة أمل جديدة وحتى يكون الشعب وأصحاب القرار السياسي حذرين وملمين بحقل الألغام الذي يحيط بالجهود الوطنية الصادقة لإنجاز المصالحة، وخصوصا من جهة تداخل ملفي المصالحة والتسوية السياسية المرتقبة.

إذن من باب حسن النية وتلمس مواطن الخطر المُحتملة لتجنبها، نطرح التساؤلات والتخوفات التالية:

1- هل كل هذه الأطراف متوافقة على مفهوم (المصالحة الفلسطينية) أم لكل منها مفهومه للمصالحة وأهدافه الخاصة بتحريك ملف المصالحة؟

2- هل هي تحركات لإنجاز مصالحة فلسطينية/فلسطينية؟ أم إنجاز مصالحة حركة "حماس" مع البيئة الإقليمية والدولية استعداد للصفقة الكبرى أو (الكذبة الكبرى) التي تهيئ لها واشنطن؟

3- هل إسرائيل موافقة بالفعل على مصالحة تُعيد توحيد غزة والضفة في حكومة وسلطة واحدة، في الوقت الذي لم تسمح للسلطة بممارسة صلاحياتها في الضفة، كما لم تسمح لحركة "حماس" بممارسة سلطتها كاملة في قطاع غزة وفرضت الحصار على القطاع؟

4- كيف يجري الحديث عن توسيع صلاحيات السلطة لتشمل قطاع غزة فيما الرئيس أبو مازن يشتكي من أن السلطة أصبحت بدون سلطة ويهدد بالانتقال لخيار الدولة الواحدة؟

5- كيف تكون واشنطن وإسرائيل صادقتين في إنجاز مصالحة توحِد غزة والضفة وكلتاهما ترفضان وتعارضان قيام دولة فلسطينية في غزة والضفة؟

مفهوم المصالحة ملتبس وملفات المصالحة كثيرة ومعقدة، الفلسطينيون يريدون مصالحة تؤسِس للوحدة الوطنية الشاملة، مصالحة تبدأ بإنهاء الانقسام المترتب على سيطرة "حماس" على قطاع غزة في يوليو 2007 وتوحيد غزة والضفة بما فيها القدس الشرقية، ولكن لا نعتقد أن اطراف المعادلة الدولية الجديدة وخصوصا واشنطن وتل أبيب يريدون ذلك للأسباب المُشار إليها أعلاه ودروهم التخريبي سينكشف بعد أيام من عمل الحكومة في قطاع غزة.

نعم، خشيتنا أن الأمر لا يتعلق بالمصالحة بالمفهوم الفلسطيني بل توظيف تحريك ملف المصالحة تهيئة لمشروع تسوية سياسية (الصفقة التاريخية)، بمعنى أن الهدف ليس مصالحة تعيد توحيد غزة والضفة في إطار سلطة وحكومة واحدة، بل مصالحة بين "حماس" والمحيط الإقليمي والدولي بما يسمح باستيعاب "حماس" في أية تسوية سياسية قادمة كمكون رئيس في النظام الفلسطيني القادم بعد أن لبت حماس شروط واشنطن وإسرائيل والرباعية.

أيضا إسرائيل لن تسمح بتقوية النظام السياسي الفلسطيني من خلال توحيد الضفة وغزة وهي ليست ضعيفة حتى تتراجع عن مخططها وتقوي الرئيس أبو مازن والنظام السياسي الفلسطيني وتسمح بإعادة توحيد مؤسسات سلطة الدولة الفلسطينية المنشودة، ولكنها معنية بنقل ثقل السلطة الفلسطينية من الضفة إلى قطاع غزة على أمل منها أن ينشغل الفلسطينيون بالصراع على السلطة في غزة مقابل تصفية وجود السلطة الوطنية في الضفة والقدس التي تهيئ إسرائيل لضمها أو أجزاء منها وإيجاد حلول للسكان من خلال تقاسم وظيفي أو حكم ذاتي خاص بالضفة.

كل هذه التساؤلات ليس بهدف كسر مجاديف جهود المصالحة بل لتكون حافزا لنا لإنجاز المصالحة حسب شروطنا ورؤيتنا الوطنية وليس كما يريد الآخرون، وإن كانت الأطراف الخارجية تريد رمي الكرة في الملعب

الفلسطيني بالزعم أنها مع المصالحة الفلسطينية حتى تُحمل الفلسطينيين أنفسهم المسؤولية في حالة فشل المصالحة كما حمَّلتهم مسؤولية الانقسام، فعلى الفلسطينيين أن يُعيدوا رمي الكرة في الملعب الدولي والإسرائيلي من خلال إثبات أنهم قادرون على تحمُّل المسؤولية تجاه قضيتهم الوطنية ونزع الذرائع من يد من يريد تحميل الانقسام الفلسطيني مسؤولية تعثر عملية السلام ومسؤولية الأوضاع المتردية في قطاع غزة.

بالرغم من كل هذه التخوفات والمحاذير، هناك ملفات في المصالحة يمكننا النجاح فيها بعيدا عن الضغوطات والمؤامرات الخارجية، وكلما أنجزنا ما علينا من استحقاقات سنقطع الطريق على ما يتم التخطيط له في إطار (الصفقة الكبرى) أو الوهم الكبير، هذه الصفقة ومن خلال ما رَشَح من معلومات عنها ومن خلال مواقف مسئولي الإدارة الأمريكية والمواقف والممارسات الإسرائيلية ستكون صفقة لتصفية القضية الفلسطينية والمشروع الوطني الفلسطيني بتواطؤ من أطراف عربية وإقليمية.

أخشى أن هناك من يخطط إلى ما حذرنا منه منذ سنوات _وأرجو أن يخيب ظني وتحليلي _ وهو أن يتم نقل السلطة إلى غزة ليتصارع الفلسطينيون على حكم غزة وتصفية الوجود الوطني في الضفة والقدس وتصبح غزة هي الدولة المؤقتة التي نصت عليها خطة خارطة الطريق التي وضعتها الرباعية الدولية والتي قد تصبح جزءا من ما يسمى (الصفقة الكبرى)، وما أخشاه أيضا ويجب الحذر منه أن يكون كل ما يجري مصيدة للفلسطينيين وخصوصا للسلطة والرئيس أبو مازن ليفشلوا في انجاز المصالحة حتى يتم تمرير تسوية تؤسس على واقع الانقسام.

لأن الانقسام أنتج نخب مستفيدة في الطرفين، ولأن حركة "حماس" ضعيفة وبها قوى لا تريد المصالحة أو حذرة منها سواء خوفا على مصالحها أو لارتباطها بالمحور المناهض لمحور مصر والسعودية والإمارات، فإن الخشية أن تبدأ الحكومة في ممارسة مهامها وفي نفس الوقت تبدأ خفافيش الظلام وأعداء المصلحة والمصالحة الوطنية بإثارة القلاقل والفتن في القطاع.

وأخيرا، ولأن المصالحة الفلسطينية مصلحة وضرورة وطنية وحتى نقطع الطريق على ما يُحاك من مؤامرات فعلى الجميع خوض معركة تحقيق المصالحة، والمسألة لا تتعلق بحركتي "فتح" و"حماس" فقط بل بالكل الفلسطيني، وإذ نثمن موقف السيد السنوار الصارم ووعيده بعقاب كل مَن يُعيق عمل الحكومة، نتمنى من الحكومة تَفَهُم أن تداعيات الانقسام على أهلنا في الضفة سياسيا فقط ولم يمس مباشرة مصدر رزق الناس وحياتهم اليومية، بينما في قطاع غزة مس حياتهم اليومية ونشر الفقر والجوع والبطالة وجلب الحصار، لذا على الحكومة الصبر والصمود واستيعاب المتطلبات الحياتية اليومية للناس، أيضا الانفتاح على الجميع

بصفتها حكومة الكل الوطني، وإبداع حلول خلاقة خصوصا لثلاثة ملفات: توحيد النظام الوظيفي والقضائي في غزة والضفة، سلطة الأراضي، الملف الأمني.

# تخيلوا دحلان مطلوباً للإنتربول؟

**معن البياري العربي الجديد 2\10\2017**

ما إن أحرزت فلسطين العضوية في الشرطة الدولية (الإنتربول)، الأسبوع الماضي، حتى ذاع أن السلطة الوطنية تنوي الطلب من هذه الهيئة البوليسية العالمية القبض على مسؤول الأمن السابق المفصول من حركة فتح، محمد دحلان (ومحمد رشيد ووليد نجاب). والمقصد من تسريب مصادر فلسطينية غير مسمّاة هذا الخبر أن يتحسّس دحلان رأسه، بدل أن تدور في هذا الرأس أحلامٌ وأوهامٌ بشأن قطاع غزة وغيره. ويوحي الخبر المقتضب، والذي تلقته وسائط إعلامية عربية عريضة (باستثناء التابعة لمضيفي دحلان وحُماته) باهتمام، بالنظر إلى المقروئية الواسعة لأي خبر عن هذا الرجل، خصوصا أن الطلب من "الإنتربول" أن يقبض عليه يعني أن يتذكّر الجميع أنه مُدانٌ بأحكام في قضايا اختلاس وفساد، وليس أنه يتزّعم تيارا في حركة فتح يسمّي نفسه إصلاحيا، يحاور ناسُه حركة حماس بشأن إجراءاتٍ ممكنةٍ لتخفيف آثار الحصار عن أهالي قطاع غزة. ومما يعنيه ذلك الخبر الذي أشهره موقع "ميدل إيست آي" البريطاني أن الفلسطينيين، بقدر ما هم معنيون بإمكانية جلب مجرمي حرب إسرائيليين إلى ساحات القضاء، بواسطة "الإنتربول"، فهم معنيّون أيضا بملاحقة من هم من بني جلدتهم، واعتبرتهم محاكم مختصة سارقين ومختلسين.

ولكن، لماذا "الإنتربول"، وفي الوسع أن تطلب السلطة الوطنية الفلسطينية من حكومة دولة الإمارات أن تسلمها الفلسطيني الذي يقيم على أراضيها، المدعو محمد يوسف شاكر دحلان. لا سيما وأن العلاقات الرسمية بين أبوظبي ورام الله تجيز هذا الأمر، والخطوط سالكة بينهما؟ ولماذا لا تطلب السلطة من صربيا متابعة هذا المواطن الفلسطيني، ما دام أنه يحمل جنسية هذا البلد، مع تقديم كل أسباب الوجاهة القانونية التي تؤكد نزاهة الأحكام القضائية ضد المذكور، وأحدثها حكم محكمة جرائم الفساد في رام الله، في ديسمبر/كانون الأول 2016، بالسجن ثلاث سنوات، وغرامة 16 مليون دولار، بحق دحلان، لثبوت اتهامه بارتكاب جريمة الفساد، عندما عمل منسقا للشؤون الأمنية في الرئاسة الفلسطينية، عامي 2007 و2008. وقد قضت المحكمة بهذا الحكم، بعد يوم من تأكيد المحكمة الدستورية الفلسطينية صحة قرار الرئيس محمود عباس في عام 2012 رفع الحصانة عن المتهم. وفي البال أيضا أن هذه المحكمة كانت قد أعلنت، في مايو/ أيار 2015، عدم استيفاء شروط دعوى على دحلان، تتهمه باختلاس نحو 20 مليون دولار من المال العام. وفي أرشيف تلك الواقعة أن المذكور أثنى، في حينه، على ذلك القرار، على غير ما فعل طبعا عندما قضت محكمةٌ فلسطينية أخرى، في مارس/ آذار 2014 بحبسه عامين، بتهمة "ذم

مؤسسات الدولة وتحقيرها"، بعد أن نُسب إليه أنه أطال لسانه على قوات الأمن الفلسطينية (هو من مؤسسيها!)، وعلى الرئيس عباس الذي اتهم دحلان بست جرائم قتل.

ليس صاحب هذه الكلمات مختصا بالملف الجرمي للمتحدّث عنه هنا، الفلسطيني الأرومة والمنبت، والإماراتي الحظوة، والصربي الجنسية، والذي صارت الخراريف بشأنه مُضجرة، من فرط وفرتها، وكثرة الشناعة فيها. وعلى الأرجح ثمّة غير هذه الأحكام قضي بها على الوزير الفلسطيني السابق، والحليف القديم للرئيس محمود عباس، وصاحب الأيادي البيضاء بهباتٍ إماراتية، على فلسطينيين معوزين في غير مخيم فلسطيني في لبنان وقطاع غزة. وكلها أحكام تفيد، من بين كثيرٍ تفيد به، بأن محمد دحلان ما كان له أن "يختلس" (والله أعلم) تلك الملايين (على ذمّة المحاكم) لولا أن بيئةً فاسدةً يسّرت ليده الطويلة أن تحوز ما حازته، فصيّرته مطلوبا محتملا للبوليس الدولي، ولولا أن حظوةً كبرى تمتع بها سنواتٍ في مواقع المسؤولية، قرب الرئيس الراحل ياسر عرفات، ثم قرب الرئيس الراهن محمود عباس، ويسّرت له مظلةً خفية، صنعت له سلالمه إلى أن يصبح زعيما "إصلاحيا" (!) في حركة فتح، بل وفي عموم المشهد الفلسطيني، ويحب محبّون له أن يقنعونا بالنزوعات الإصلاحية فيه، فلا نقتنع.

لم يكن دحلان يكتفي بنفي الأحكام التي تصدر ضده، وإنما كان يعد بالمثول أمام القضاء الفلسطيني، لإثبات براءته مما "تُفبرك" ضده من حكايات واتهامات، غير أنه لم يفعل شيئا من هذا، ليس فقط خوفا، على الأغلب، من السجن، وإنما إيثارا لدعةٍ وهناءة بالٍ في أبوظبي، وهذه لن تسلمه للإنتربول، إن جدّ الجد، إلا إذا تشقلبت أحوالٌ وأحوالٌ في الدنيا.

## اشتيه: المصالحة ستنفذ في 3 مراحل والملفات الكبرى ستبحث بالقاهرة

**الرسالة نت 2\10\2017**

قال عضو اللجنة المركزية لحركة "فتح" محمد اشتيه إن تنفيذ المصالحة ستدخل ضمن ثلاثة مراحل، بدأت بالمرحلة الأولى التي تتضمن ثلاثة خطوات وهي حل اللجنة الإدارية ومجيئ حكومة التوافق اليوم الاثنين الى قطاع غزة، والتجهيز للانتخابات.

وأوضح اشتيه في حوار لـ"الرسالة" أن المرحلة الثانية تتمثل في مراقبة مصر عبر تنفيذ الاتفاق، مشيرا الى أن حركته شكلت لجنة لمتابعة التنفيذ والتغلب على العقبات التي تواجه المصالحة، مبينًا أن القاهرة بصدد توجيه دعوة لحركتي حماس وفتح من أجل استكمل خطوات المصالحة، ومتابعة ملفاتها المختلفة.

ويتضمن اتفاق المصالحة الموّقع في القاهرة خمسة ملفات وهي "الموظفين والأمن والتشريعي والحريات والانتخابات".

وقال اشتيه إنّ اتفاق القاهرة 2011 هو الأساس التي ستحتكم اليه الفصائل، "وقد يحتاج لبعض المتغيرات بفعل مرور الزمن، ولكن في المحصلة ما دام هناك إرادة صلبة فإن الامر يمكن التوافق عليه".

لن نطرد موظفًا في الشارع ووعود عربية بحل المشكلة

وأشار إلى أن المرحلة الثالثة تتمثل في دعوة جميع الفصائل بالقاهرة برئاسة رئيس السلطة محمود عباس، للنقاش حول برنامج سياسي ونضالي متفق عليه، والتوجه نحو مجلس وطني ولجنة تنفيذية لمنظمة التحرير "وحماس مدعوة للمشاركة فيه"، إضافة لبحث عملية الانتخابات.

وذكر اشتيه أن الفصائل ستفتح حوارًا حول إن "اجراء انتخابات تشريعية أو برلمان دولة فلسطين، خاصة وأنه جرى الاعتراف بالدولة من 183 دولة، ونحن بحاجة ليتفق المجموع الوطني عليها".

**الموظفين**

وبشأن قضية الموظفين، فأجاب عضو مركزية فتح "يجب أن يطمئن الناس أن كل من يعمل سيتلقى راتبه ومن لا يريد العمل لن يتلقى الراتب، في الأساس لن نلقي أحدًا في الشارع".

وأضاف اشتيه: "قضية الموظفين من أولويات الناس، وبمعزل عن اللجنة التي ستدرس وضعهم، فإن هناك وعود من بعض الدول العربية بالمساهمة في حل المشكلة، وبأي شكل سيتم استيعابهم وتوفير فرص عمل، ولن يتم طرد أي شخص للشارع، ورغم تعقيد الازمة إلّا أن حلّها سيكون سهلا".

ويقدر عدد الموظفين الذين جرى تعيينهم بعد عام 2007 بـ42 ألف موظف، عدد كبير منهم موظفين منذ عهد السلطة الفلسطينية.

وتشير التقديرات إلى أن عدد موظفي السلطة المستنكفين حوالي عشرة آلاف موظف، وفق أسامة سعد امين عام مجلس الوزراء.

**بيان الرباعية يعني رفع لشروطها وللفيتو الدولي عن المصالحة**

وطبقًا لمعلومات خاصة، فإن تركيا وقطر إضافة للاتحاد الأوروبي وسويسرا ستكون من الأطراف الداعمة لرواتب الموظفين في غزة فترة عملية الدمج التي ستستمر لمدة أربعة اشهر.

وأضاف اشتيه أن تواجد الحكومة في غزة لن يكون مقصورًا بيوم أو اثنين، "فهي ستبقى في غزة لحل مشاكل القطاع العديدة، وتوفير حاجته من كهرباء ومياه".

ولفت إلى وجود مشروع لتحلية مياه غزة بقيمة نصف مليار دولار، "وهناك وعود بتقديم الدعم من أطراف مختلفة".

وحول المواعيد الزمنية لانجاز هذه المراحل، فقال إن هذا الأمر يحتاج لوفاق وطني وتفاهم، "فنحن بصراحة نحتاج لنبني الثقة مع حماس وهي لم تكن موجودة من قبل، ومع تتالي الخطوات ستبنى هذه الثقة".

وتابع اشتيه أن تنفيذ المصالحة ستكون على خطوات متدرجة والاطار الزمني سيجرى التوافق عليه، مشيدًا بدور رئيس حركة حماس إسماعيل هنية وقائدها في غزة يحيى السنوار "الذي لعب دورًا مفصليا للوصول لهذه اللحظة واتخذ خطوة من اجل الصالح العام".

**مصلحة دولية**

وفي غضون ذلك، قال اشتيه "يجب أن تتم المصالحة لأسباب فلسطينية بحتة وإقليمية ودولية، فالجميع له مصلحة فيها، ونحن على ثقة أن حركة حماس مصرّة أن تنجزها كما فتح"، مشيرا إلى أن عملية المصالحة "ستجعل باستطاعتنا أن نذهب اما للحرب أو السلام ضمن برنامج موحد".

وأكدّ أن اصدار الرباعية الدولية بيانها التي رحبّت فيه بالمصالحة "تعتبره رفعا كاملا عن الفيتو الذي أعاق عملية المصالحة، وهناك متغيرات أخرى جرت دفعت الجميع للمطالبة بالمصالحة".

**مصالح محلية وإقليمية ودولية تدفع بإنجاز المصالحة**

وذكر اشتيه أن البيان هو رفع لشروط الرباعية عن المصالحة، و"في كل الأحوال سنواجه أي محظور دولي في وجه المصالحة".

ورأى أن المصالحة ستنزع الحجج من بعض الأطراف المانحة التي تذرعت بالانقسام لعدم تقديم منحها.

وكانت الرباعية الدولية قد أصدرت بياناً اكدت فيه دعمها لجهود المصالحة، واستعدادها المساهمة في تحريكها.

وسيصل وفد اممي الى القطاع في غضون الأيام القليلة القادمة، للاشراف على تنفيذ المصالحة، كما سيزور وفد امني مصري القطاع للاشراف عليها ومراقبتها كذلك.

# ميلادنوف يشارك بانجاز المصالحة في غزة

**غزة- معا – 2017\10\2**

وصل الى قطاع غزة صباح الاثنين منسق عملية السلام في الشرق الاوسط نيكولاي ميلادنوف والوفد المرافق له عبر معبر بيت حانون شمال قطاع غزة.

وتأتي زيارة المبعوث الاممي قبل وقت قصير من وصول وزراء حكومة الوفاق عبر نفس المعبر.

وكان ميلادنوف اعلن الاسبوع الماضي ان الامم المتحدة ستكون موجود في غزة مع وصول حكومة الوفاق للاشراف والمساعدة على تسلم الحكومة لمهامها، وطي ملف الانقسام وتحقيق الوحدة الفلسطينية.

# غزة تنتظر "الوفاق"... بداية إنهاء الانقسام الفلسطيني

**غزة ـ ضياء خليل العربي الجديد 2\10\2017**

ينتظر قطاع غزة الساحلي المحاصر، اليوم الإثنين، زيارة مختلفة من حكومة الوفاق الوطني الفلسطينية برئاسة رامي الحمدالله ووزرائه ومسؤولين أمنيين بارزين، بعد نحو أسبوعين على تفاهمات حدثت بشكل مفاجئ بين كل من مصر وحركة حماس من جهة، ومصر وحركة فتح من جهة أخرى. والمتوقع أن تقوم الحكومة التي شُكلت بتوافق بين حركتي حماس وفتح في 2 يونيو/حزيران 2014، ولم تتمكن من القيام بعملها في غزة، بزيارة حاسمة لجهة تمكينها من القيام بمهامها المنوطة بها، وتسلمها القطاع، بعد تراجع حركة حماس عن خطواتها الأخيرة التي اتُهمت بأنها تعمّق الانقسام الفلسطيني.

وستعقد الحكومة غداً الثلاثاء اجتماعاً في مقرها بمدينة غزة، بحضور معظم وزرائها ومسؤوليها، ومن المرتقب أن تصدر عن الاجتماع قرارات مهمة، إلى جانب دراسة أولية للملفات العالقة التي يمكن حلها بالحوار المتوقع عقده في القاهرة بعد أسبوع من زيارة الحكومة إلى غزة. وقال الحمدالله في بيان أمس، "إننا ذاهبون إلى قطاع غزة، بروح إيجابية، وعاقدو العزم على القيام بدورنا في دعم جهود المصالحة، وطي صفحة الانقسام"، مشيراً إلى أن الحكومة ستساهم بشكل تدريجي، في حل القضايا العالقة التي وقفت في السابق عائقاً أمام تنفيذ اتفاقات المصالحة بين حركتي "فتح" و"حماس". وأعلن عن تشكيل ثلاث لجان، هي: لجنة المعابر، ولجنة الوزارات والموظفين، واللجنة الأمنية.

ومهّدت "حماس" لزيارة الحكومة وتسلم مهامها، بخطوات عدة، بدأتها من القاهرة بإعلان حل اللجنة الإدارية، وموافقتها على الانتخابات والدعوة المصرية للبحث في آليات تنفيذ اتفاق القاهرة 2011 وملحقاته، وتشكيل حكومة وحدة وطنية، ومن ثم إعلانها بشكل واضح وصريح، استعدادها التام لتجاوز كل النقاط الخلافية والمساعدة على تمكين حكومة الوفاق الوطني من القيام بعملها في غزة.

وتبدو "حماس" هذه المرة، مستعجلة في إتمام المصالحة الوطنية وإنهاء الانقسام بعد 11 عاماً من سيطرته على الساحة السياسية والجغرافية الفلسطينية، لكنّ السلطة الفلسطينية ومعها حركة "فتح"، تبدوان في حالة "تروٍّ" إلى أبعد حد، وتريدان إثبات حسن النوايا وبناء عوامل الثقة مع "حماس" قبل تمكين الحكومة.

ويتم الحديث سياسياً وفي الغرف المغلقة عن خشية السلطة الفلسطينية من تكرار نموذج "حزب الله" في لبنان، والذي ينطبق على غزة، بحيث تسيطر "حماس" على مفاصل العمل العسكري والأمني، وتتكفل الحكومة بمستلزمات الحياة لمليوني مواطن، وهو بالتأكيد ما لا تريده السلطة وحركة "فتح".

غير أنّ تمكين الحكومة من القيام بأعمالها في غزة، ليس أمراً سهلاً، في ظل الأزمات التي تعصف بالقطاع منذ سنوات، إضافة إلى وجود عوائق داخلية، كالموظفين الذين عيّنتهم "حماس" عقب سيطرتها على القطاع، والذين لا يعرف أحد مصيرهم حتى الآن. ووصل أمس وفد مصري إلى القطاع لمتابعة خطوات تسلّم الحكومة مهامها. فيما قالت مصادر فلسطينية رفيعة لـ"العربي الجديد" إن رئيس جهاز الاستخبارات المصرية خالد فوزي، سيزور رام الله يوم الثلاثاء، في حال جرت الأمور على ما يرام. في السياق، وصل إلى القطاع أمس وزير الثقافة في حكومة التوافق إيهاب بسيسو عبر معبر بيت حانون حيث تسلم بشكل رسمي مهامه.

وقالت مصادر في "حماس" لـ"العربي الجديد" إن التفاهمات التي شهدتها القاهرة أخيراً، والتي أعلنت بمقتضاها الحركة حلّ اللجنة الإدارية في غزة، لم تتضمن سلاح المقاومة. وأوضحت المصادر أن سلاح "كتائب القسام" وباقي الأجنحة المسلحة للفصائل خارج تفاهمات القاهرة، والتي سيأتي بمقتضاها الحمدالله إلى غزة لمباشرة أعمال حكومته، كاشفةً أن ما شمله الاتفاق هو الأمن الداخلي في القطاع فقط، على أن يكون ذلك من اختصاص الحكومة وحدها من دون تدخّل "حماس" أو أي فصائل أخرى. ولفتت المصادر إلى أن سلاح المقاومة في غزة يأتي تحت بند الأمن الخارجي، وليس الداخلي، لذلك خرج من اختصاص حكومة الوفاق. وكشفت أن قيادياً في جهاز الاستخبارات المصري ستكون له صلاحيات المراقب الدائم لمتابعة سير العمل في القطاع، لضمان تنفيذ تفاهمات القاهرة، وذلك للبدء في الخطوات التالية وأبرزها عقد لقاء في القاهرة بين "فتح" و"حماس" لاحقاً.

ويؤكد المتحدث باسم حركة حماس، حازم قاسم لـ"العربي الجديد"، أنّ كل الظروف جاهزة ومهيأة لاستلام حكومة الوفاق الوطني مهامها في قطاع غزة، عبر التعليمات التي صدرت لكل مفاصل الوزارات والمؤسسات الحكومية في غزة لتقديم كل التسهيلات اللوجستية للحكومة. ويضيف قاسم أنّ حركته تنتظر من حكومة الوفاق القيام بمسؤولياتها ومهامها تجاه أكثر من مليوني مواطن غزي يعيشون في القطاع المحاصر إسرائيلياً للعام الحادي عشر على التوالي، عانوا خلالها من ويلات الحصار وإعاقة عملية الإعمار خلال الحروب الثلاث التي شنّها الاحتلال.

ويشير المتحدث باسم "حماس" إلى أن حركته جهزت كل الأجواء السياسية والإعلامية أمام وصول حكومة الوفاق إلى القطاع بحيث تبقى العوائق في حدها الأدنى، ولا سيما عبر تأجيل النقاش في ملف موظفي غزة الذين جرى تعيينهم عقب أحداث الانقسام الداخلي عام 2007. ويشدد على أن أي إشكاليات وعقبات يمكن تذليلها من خلال التباحث في مختلف القضايا والمشاكل التي قد تعترض عبر التباحث فيها، في الوقت

الذي ينتظر كذلك فيه الشارع الفلسطيني من الحكومة رفع كل الإجراءات التي اتُخذت ضد القطاع خلال الفترة الماضية.

في السياق نفسه، يؤكد نائب أمين سر المجلس الثوري لحركة فتح، فايز أبو عيطة، لـ"العربي الجديد"، أنّ أجواء المصالحة الداخلية إيجابية ومشجعة أكثر من أي وقت مضى، وخصوصاً مع انتظار وصول حكومة الوفاق الوطني إلى القطاع. ويقول أبو عيطة إنهم ينتظرون من حكومة الوفاق القيام بمهامها ومسؤولياتها تجاه القطاع في ظل حالة المسؤولية الكبيرة التي تتحلى بها مختلف الأطراف، والرغبة الواضحة بإنهاء الانقسام واستعادة الوحدة الوطنية الفلسطينية.

ويلفت أبو عيطة إلى أن الحكومة ستتسلم مهامها في القطاع، وأي قضايا عالقة وإشكاليات سيجري حلها بين حركتي فتح وحماس بالحوار على أساس اتفاق القاهرة المبرم عام 2011 والذي يتضمن تفاصيل واضحة متعلقة بملف المصالحة الفلسطينية. ويقر في الوقت نفسه بوجود العديد من التحديات والعوائق التي تواجه المصالحة، ولا سيما في ملفي الموظفين والأمن، غير أنه يلفت إلى حالة المسؤولية والإصرار الكبير على إنهاء كافة الخلافات التي تراكمت بفعل الانقسام وما أحدثه من مشاكل.

من جهته، يرى الكاتب والمحلل السياسي، تيسير محيسن، أنه لا توجد رؤية متكاملة لحل كافة الإشكاليات التي تراكمت خلال السنوات العشر الماضية بفعل الانقسام، في الوقت الذي لم يصل فيه مستوى الثقة بشأن سير عجلة المصالحة إلى درجة الكمال. ويقول محيسن لـ"العربي الجديد" إن المصالحة ودور الحكومة في البداية لن يتجاوز دراسة الواقع الغزي والاطلاع على حجم الإشكاليات والبحث عن آليات للبدء في حلها، خصوصاً أنه لم يصدر أي تصريح عن حكومة التوافق بشأن ذلك، ما يدل على أن الزيارة ستكون استكشافية.

ويشير الكاتب والمحلل السياسي إلى أن أسهل القرارات التي من الممكن أن تتخذها الحكومة خلال فترة وجودها في القطاع يتمثل في إعادة الكهرباء المقلصة عن القطاع خلال الفترة الماضية وتوريد كميات من الأدوية للمستشفيات وحل أزمة العلاج في الخارج. ويلفت إلى أن إعادة الخصومات لصالح موظفي السلطة الفلسطينية قد لا يكون خلال الفترة الحالية، خصوصاً في ظل عدم وجود أي تلميح أو تصريح رسمي بذلك، ما يعني أنه قد يتم اللجوء لقانون التقاعد المبكر بشأن موظفي السلطة وحتى موظفي غزة من أجل دمج الوزارات.

وعن مدى الجاهزية لاستلام حكومة التوافق إدارة القطاع والوزارات، يوضح محيسن أن التصريحات التي رشحت عن قادة "حماس"، ولا سيما رئيسها في غزة يحيى السنوار، تدل على أن الحركة لن تقف عثرة أمام

عمل الحكومة، مع التنبيه إلى أهمية ألا يتم استخدام سلوك إداري من أجل إعادة السيطرة من قبل الحكومة على المؤسسات عبر بوابة الإقصاء ضد موظفي غزة، ما يسبب تعكيراً للأجواء الصافية حالياً.

أما المحلل السياسي، ثابت العمور، فيقول لـ"العربي الجديد"، إنّ نحو عشر سنوات من عمر الانقسام الداخلي، أفضت إلى مجموعة تحديات كبيرة جداً في وجه أي حكومة فلسطينية، ومن أهم هذه التحديات حياة الناس وتطلعاتهم وآمالهم وظروفهم الحياتية والبنية التحتية المنهارة في قطاع غزة، والحصار والإغلاق الكامل، وهي تراكمات بحاجة لحل سريع وملموس. ويضيف العمور: "هناك الكثير من الملفات أهمها إكمال المصالحة المجتمعية، واستيعاب الموظفين، وتقليص البطالة بين الخريجين، ودمج الأجهزة الأمنية والوزارات، وإيجاد قنوات اتصال وتنسيق طبيعية بين غزة والضفة عبر التوزيع الوظيفي والتواصل السياسي والجغرافي".

وبالنسبة للعمور، فإذا ما صدقت النوايا وثبتت التصريحات العربية والإقليمية والدولية، يمكن للحكومة البدء في تنفيذ التحدي الأبرز، وهو توفير الدعم المالي ورفع الحصار والإغلاق المفروض من قبل الرباعية الدولية، التي قالت إنها ترحب بالمصالحة وبتولي السلطة للأمور في غزة. أما الملفات التي يمكن تأجيل الحديث فيها، فيشير إلى أن ملفات كالأمن والمقاومة ووجود أجهزة أمنية وأجنحة عسكرية يمكن تأجيل النقاش فيها حتى تستقر الأمور، ويمكن تسوية هذه القضايا بإيجاد مخارج أو توليفة على ألا يتعارض وجود أجهزة أمنية رسمية مع أجنحة عسكرية للمقاومة. غير أنّ العمور يلفت إلى أنّ من أهم التحديات التي تواجه المصالحة، سؤال كبير عما إذا كانت المصالحة قرارا مؤسسيا أم قرارا شخصيا يمثله تيار ما في حركة حماس أو في فتح، والأهم ما مدى صدقية الرباعية الدولية بأنها ستوفر الدعم للسلطة الفلسطينية؟ ويوضح أنّ المصالحة مطلوبة، ولكنها تسير في حقل ألغام، وأنّ بعض الملفات تحتاج إلى وقت، وبعضها يحتاج للتنفيذ الفوري، خصوصاً ما يتعلق بالموظفين، والاقتطاع الأخير من رواتب موظفي السلطة، وملف الكهرباء المقلصة.

**تم بحمد الله**